

التغيير يكشف: تحقيق بريطاني في تقديم دورات عسكرية لقوات سعودية



التغيير

كشفت مصادر لـ"التغيير" عن توجه لفتح تحقيق بريطاني في حيثيات تقديم دورات عسكرية لقوات تابعة لآل سعود على خلفية جرائم حرب مرتكبة في اليمن.

وبحسب المصادر دربت الحكومة البريطانية جيوش ثلثي دول العالم، بما في ذلك 15 جيوشًا قامت بتوبيخها على انتهاكات حقوق الإنسان.

ودعت منظمة مناهضة لتجارة الأسلحة إلى إجراء تحقيق بريطاني في استخدام التدريب العسكري للمملكة المتحدة من قبل دول أخرى.

وأكدت المنظمة على ضرورة تحديد ما إذا كان قد تم استخدام هذا التدريب لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

جاءت دعوة الحملة ضد تجارة الأسلحة بعد أن حصلت صحيفة "الغارديان" البريطانية على رد بشأن حرية المعلومات من وزارة الدفاع.

وكشف في عامي 2018/19 و 2019/20 ، أن الحكومة قدمت تدريبات على أراضي المملكة المتحدة لنحو ثلثي سكان المملكة المتحدة.

حقوق الإنسان

وكشف أيضا أن التدريب شمل بعض الدول ذات السجلات المروعة في مجال حقوق الإنسان.

من الدول التي لديها سجلات تتعلق بحقوق الإنسان والتي تلقت تدريبات عسكرية من المملكة المتحدة البحرين والصين والمملكة وسريلانكا والسودان وزيمبابوي.

وقدمت وزارة الدفاع قائمة كاملة بالتدريب العسكري المقدم في المملكة المتحدة إلى دول أجنبية.

ورفضت على أساس تكلفة الحصول على هذه المعلومات، الرد على أسئلة حول التدريب العسكري البريطاني المقدم في الخارج إلى دول أخرى.

لدى حكومة المملكة المتحدة قائمة تضم 20 دولة يفرض عليها حظر على تصدير الأسلحة.

وقالت الحكومة إن التوجيهات المتعلقة بهذه القائمة سارية حتى 31 ديسمبر / كانون الأول 2020.

وقدمت تدريبات عسكرية لثمانى دول مدرجة في القائمة حيث يوجد حظر أسلحة ، بما في ذلك أفغانستان والعراق والصومال والسودان.

في 2018/19 ، قدمت الحكومة 1169 دورة منفصلة في المملكة المتحدة. في 2019/20 قدمت 1,096 دورة.

وذكرت مقدمة كتالوج تدريب الدفاع الدولي للجيش البريطاني عن المملكة المتحدة: "من المعترف به بحق كرائد في توفير التدريب العسكري على مستوى عالمي."

تشمل الدورات في الكتالوج إعداد وقيادة القوات المدرعة في العمليات، ودورات المشاة، بما في ذلك دورة قتال قائد الفصيلة.

والتي تتضمن خمسة أسابيع من التدريب التكتيكي على الرماية الحية ورمي القنابل الحية على النطاقات المصممة لهذا الغرض.

دورات عسكرية

والعمليات الهجومية والدفاعية في الغابة البيئات ، وتعليمات حول كيفية تشغيل مدافع الهاون عيار 81 و 60 ملم.

هناك أيضًا تدريب على العرض للقناصة في الرماية الأساسية والمتقدمة.

يتضمن الكتيب أيضًا دورات في الجوانب اللطيفة للحياة العسكرية، مثل الدورات الموسيقية للمزارعين ودورات التصوير وتدريب الطهارة العسكريين.

وقال أندرو سميث من الحملة ضد تجارة الأسلحة: "هذا يثير أسئلة خطيرة للغاية بالنسبة للحكومة".

وأضاف سميث: العديد من هذه الجيوش مسؤولة عن دعم القوانين الوحشية والقمعية، وقد اتُهمت بالتعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتابع: يجب ألا تفعل القوات البريطانية أي شيء لدعمها أو تقويتها.

وأوضح أن الرسالة التي يرسلها هذا التدريب إلى تلك القوات هي رسالة دعم. إنه يظهر التجاهل التام للأشخاص الذين عانوا في ظل هذه الأنظمة القاسية.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تحقيق كامل في القوات التي شاركت في تدريب المملكة المتحدة لمعرفة

ما إذا كان أي من هؤلاء الأفراد أو الوحدات متورط في الانتهاكات.